صعوبات التمويل الزراعي

هناك بعض الأسباب التي تجعل من عملية التمويل في القطاع الزراعي عملية مميزة عن عمليات التمويل في بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى يمكن إيجازها على النحو الآتي :

– يتم الإنتاج الزراعي على الغالب من خلال عمل المزارعين في الأراضي التابعة لهم؛ أي أن الإنتاج الزراعي ينفذ من خلال أشكال بسيطة للإنتاج خاصةً في الدول النامية التي تتصف أراضي المزارعين فيها بصغر مساحاتها، مما يقلل من إمكانيات إدخال الميكنة الحديثة بمختلف أشكالها، كما أن صغر الحيازات الزراعية لا يساعد على استخدام الدورات الزراعية الصحيحة ويعرقل تطبيق الخطط الزراعية .

– يرتبط الإنتاج الزراعي بعوامل وظروف طبيعية وبيئية، مما يجعل من الصعب التحكم والتنبؤ بحجم الإنتاج ومدى الفعالية الاقتصادية للاستثمارات التي ستوظف في القطاع الزراعي .

– يرتبط التمويل في الزراعة على الغالب وخاصة في الدول النامية بعادات وتقاليد وأعراف معينة مما يجعل هذا التمويل يتم على الأغلب من قبل المرابين أو التجار المحتكرين لوسائل أو مستلزمات الإنتاج .

خصائص التمويل الزراعي في الدول النامية

تتميّز الدول النامية بانخفاض نسبة رأس المال بالنسبة للفرد من أبنائها، ويرجع هذا إلى انخفاض معدل تراكم رأس المال فيها بسبب انخفاض نسبة الادخار القومي في هذه الدول، وطبعاً لا تسمح المستويات المنخفضة من الادخار بتراكم رأس المال للاستثمارات المختلفة واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، ويسمى ذلك في الدول النامية بالدائرة المفرغة التي يمكن توضيحها بالشكل الآتي :

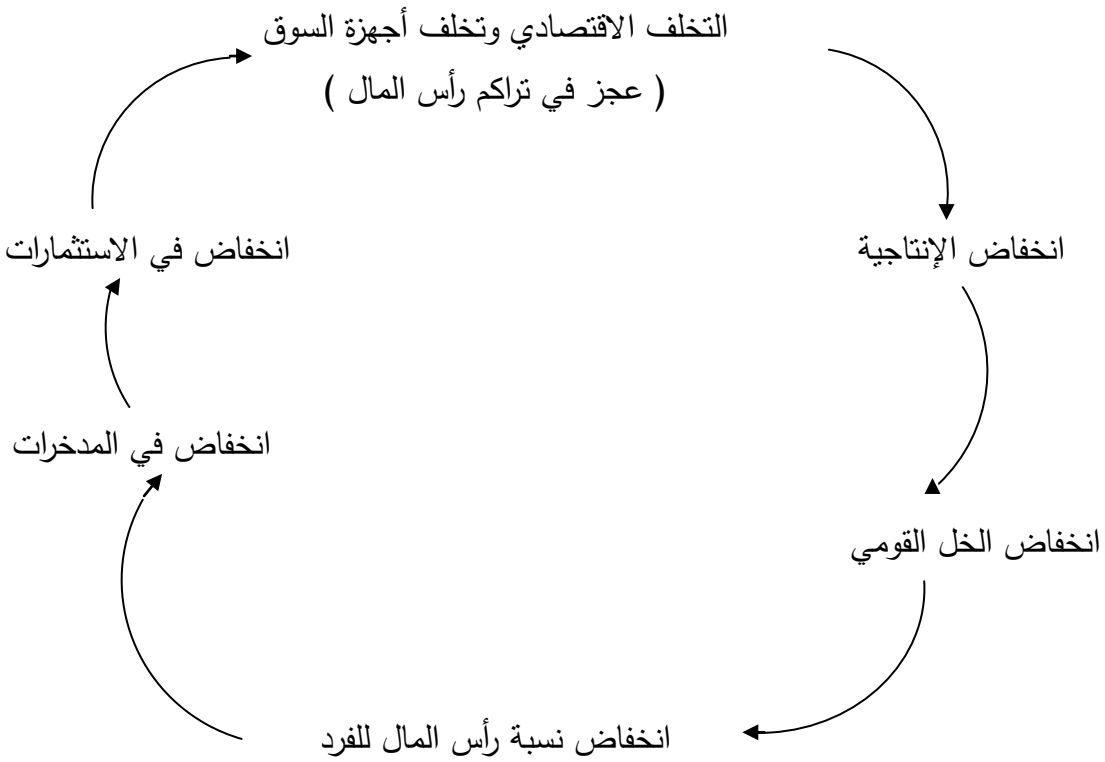

الدائرة المفرغة التي تعيش فيها الدول النامية

يُلاحظ من الدائرة أنّ انخفاض رأس المال لا يترك فائضاً للمدخرات، وبالتالي يحدث عجز في الاستثمارات ينعكس في انخفاض وتخلف كفاءة الجهاز الاقتصادي وتخلف وعجز في تراكم رأس المال وهذا ينعكس في انخفاض الإنتاجية، وبالتالي انخفاض الدخل القومي، وبالتالي انخفاض المدخرات، ومن ثم انخفاض الاستثمارات ... الخ .

وعلى ذلك تدور الدائرة من تخلف إلى تخلف ، ويمكن كسر هذه الدائرة المفرغة بالتمويل المناسب الذي يعطي دفعة قوية للاقتصاد القومي، وهذا يعمل على تحسين الجهاز الاقتصادي من نواحي الإنتاج والتسويق، مما ينعكس في زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة المدخرات، ومن ثم ارتفاع الاستثمارات مما يؤدي لدفع عجلة التنمية .

دور التمويل بصفة عامة في عملية التنمية

1) توفير المال اللازم لعملية التنمية سواء عن طريق الادخار وتشجيعه على المستوى الفردي والمستوى القومي، أو عن طريق توفير المال اللازم على مستوى الدولة ذاتها .
2) خلق الجهاز التمويلي الكفء الذي يستطيع أن يصل بالمال الممكن تدبيره في البند السابق إلى أيدي المستثمرين في المكان والوقت المناسبين .
3) دعم العملية الاستثمارية ذاتها، حيث تقدم الأموال والتسهيلات للمشروعات التي تدفع عجلة التنمية للأمام التي يكون مردودها لصالح الشعب كله، وأن تحجب هذه الأموال عن المشروعات ذات النفع الخاص التي لا تؤثر في عملية التنمية مثل المشروعات الخاصة بالاستهلاك ذي المستوى العالي وخلافه .

هناك بعض الخصائص المعينة التي تميز نظام التمويل الزراعي في الدول النامية عن أنظمة التمويل الزراعي في الدول الاشتراكية أو في الدول الرأسمالية المتقدمة على النحو الآتي :

1- نظام التمويل الزراعي في الدول النامية عادة ما يكون من النوع السلبي أو الجامد ، ونظام التمويل هذا لا يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة السكان وتنمية المجتمع الريفي، وذلك بالمساهمة في خلق الصناعات الريفية وتحسين البنيان الزراعي .

2- مصادر التمويل الزراعي الشائعة في الدول النامية هي المصادر غير المنظمة مثل الأفراد والمرابين والتجار والوسطاء، ولا ترتبط هذه المصادر مع خطة الدولة لتنمية القطاع الزراعي، كما أن تكاليفها باهظة إذ قد تبلغ الفائدة على القروض في بعض الأحيان إلى (50 %) أو 100 % ، ويتصف هؤلاء بالآتي :

- على دراية تامة بأحوال المزارعين ومدى إمكانياتهم المادية، حيث يقومون بتقديم القروض وبضمانات معينة .
- أصبحت لديهم خبرة بكيفية تحصيل أموالهم .
- قد يلجأ بعضهم إلى تقديم القروض للمزارعين من خلال عملية ضمان المحصول قبل نضجه ولحسابهم الخاص وبأسعار يحددونها مسبقاً .

- قدرتهم على المناورة في عملية استثمار الأموال، وتجربة التمويل الزراعي في الهند أكبر دليل على ذلك، ففي الهند كانت تصل الفوائد التي يحصل عليها المرابين إلى أكثر من 100 % من الأموال المقدمة كقروض للمزارعين، وعندها أصدرت الدولة قوانين صارمة منعت بموجبها تقديم القروض من خلال المرابين، مما أدى لتحول المرابين إلى العمل في أعمال السمسرة واستثمار أموالهم في عمليات تسويق الحاصلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، ونجحوا في هذا الأمر وحصلوا على أرباح بلغت أضعاف ما كانوا يحصلون عليها مسبقاً من الربا .

3- يعتمد التمويل الزراعي المنظم في الدول النامية في غالبيته على المصادر الأجنبية، وهي ليست ضارة في حد ذاتها، لكن ينشأ ضررها من اهتمامها في الأساس بتمويل المحاصيل التصديرية وإغفال تمويل باقي النشاطات الزراعية، الأمر الذي يترتب عليه نمو القطاع التصديري مع تخلف القطاعات الأخرى في الزراعة .

4- درجة الاستفادة من النظم التمويلية المعمول بها في الدول النامية محدودة ، ويرجع ذلك إلى أن هذه النظم ليس لها فروع كافية تصل إلى كافة المناطق وكل المحتاجين إلى خدمات هذه النظم .

5- تعد إجمالي المبالغ المخصصة للتمويل الزراعي قليلة بالمقارنة بالدول المتقدمة، ويمكننا ملاحظة ذلك إذا أخذنا في الاعتبار مقدار القروض بالنسبة للوحدة الأرضية أو عدد المستفيدين من القروض بالنسبة إلى المحتاجين فعلا لها .

6- تعد قيمة القروض بالنسبة للأغراض المخصصة لها غير كافية، ومن ثم تكون فاعليتها في زيادة الإنتاج محدودة، وكثيراً ما يترتب على هذه القروض تراكم الديون الزراعية .

7- تركز السياسة التمويلية في الدول النامية على القروض قصيرة الأجل، وهذه القروض كما نعلم لا توجه لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين، وعلى ذلك فهذه الأوضاع تظل ثابتة ولا يعتريها أي تغيرات تذكر تقريباً .

8- تخدم معظم المصادر التمويلية في البلاد النامية طبقة واحدة من المزارعين وهي طبقة ذوي الدخول المرتفعة، ومن ثم تأخذ الفجوة في الازدياد بين الطبقات المختلفة للمزارعين .

9- أغلب المصادر التمويلية في البلاد النامية تشترط وجود ضمان عقاري حتى تعطي أو تمنح القروض ولا يستطيع توفير هذا الشرط إلا فئة المزارعين ذوي الدخول المرتفعة الذين يستخدمون عادة معظم هذه القروض في أغراض غير زراعية، وبالتالي يكون هناك إهمال لأغراض التنمية الزراعية .

10- كثيراً من المصادر التمويلية الزراعية وخاصةً المصادر الأجنبية تنظر إلى التمويل الزراعي من زاوية المقرض، ولذلك فهي تهتم بالعائد وضمان القروض والمسائل الإدارية أكثر من اهتمامها باحتياجات التنمية الزراعية ومصالح الطبقات المختلفة من المزارعين .

الصعوبات التي تواجه التمويل الزراعي في دول العالم الثالث

يمكن إيجاز أهم الصعوبات التي تواجه عملية التمويل في دول العالم الثالث كما يأتي :

1- إن معظم دول العالم الثالث اتجهت في منحى معين، وهو تسخير إمكانياتها المادية المتاحة في عمليات استخراج الخامات وفي عمليات التصنيع، وذلك من خلال الاعتقاد الخاطئ الذي كان مسيطراً الذي يقوم على أساس أن توظيف الأموال في هذه المجالات يعطي عوائد اقتصادية أعلى مما هو عليه الحال في مجال الزراعة، وهذا ما ينتج عنه بالطبع قلة عدد المصارف التي تتعامل مع المزارعين .

2- ما يزال التمويل التعاوني ضعيفاً جداً وأحياناً معدوماً في معظم دول العالم الثالث، فليس هناك جمعيات تعاونية ائتمانية إلا بالشكل القليل جداً، وإن وجدت جمعيات فيقتصر عملها على تقديم خدمات معينة وتُطوّع أهدافها على الغالب لخدمة مصالح المتنفذين في مناطق الإنتاج الزراعي .

3- ضعف إمكانيات المزارعين المادية وبدائية الإنتاج، مما يجعل هناك تحفظ كبير من قبل القائمين على عملية التمويل عند تقديم القروض، فالجهات الائتمانية لا تقدم القروض إلا بضمانات معينة تستطيع من خلالها ضمان أن يقوم المنتج بتسديد ما يترتب عليه من ديون .

4- لا تزال مستلزمات الإنتاج تستعمل في الزراعة ضمن الحدود غير الاقتصادية، وهذا ناتج عن عدم توفرها بالشكل الكافي للمزارعين، مما يجعل من هذه المواد سلع احتكارية تقدم للمزارعين كسلف أو قروض لموسم الإنتاج وبأسعار عالية جداً من قبل التجار، وبالتالي تصبح بمثابة قروض بفوائد مرتفعة جداً .

5- ضعف خبرة القائمين بالعمل في مجال التسليف، هذا بالإضافة للروتين الذي يسيطر على أعمال المصارف الزراعية التي تتعامل مع المزارعين .

6- عدم استخدام الحاسبات الالكترونية بالشكل الكافي في المصارف الزراعية وعمليات الائتمان الزراعي بالشكل المطلوب الذي يسهل من الإجراءات الروتينية .

7- ضعف إمكانيات المصارف في الدول النامية لا يمكّنها من التواجد في معظم المناطق الإنتاجية، مما يعقد من إمكانيات الحصول على القروض .

8- ضعف عمليات التوجيه والإرشاد المتعلقة بتعليم المزارعين على كيفية الحصول على القروض وعلى كيفية استثمار هذه القروض، بحيث يحصلون على أكبر عائد اقتصادي نتيجة استخدام هذه القروض .

الجوانب التي يجب أن يستجيب لها الائتمان الزراعي في الدول النامية

1- تشجيع قيام مؤسسات مختلطة في مجال التمويل الزراعي لخلق أكثر من بديل أمام المزارع، ولزيادة المنافسة بين هذه المؤسسات .

2- عند تحديد سعر الفائدة أو هامش الربح على التسليف الزراعي، يوصى بأن يؤخذ بعين الاعتبار تغطية التكاليف، وتخصيص هامش ربحي يكفل ديمومة وحيوية المؤسسة المقرضة، مع مراعاة أسعار الفائدة التجارية .

3- تقليص العمل بسياسات تهديف القروض، إلا في حالات محددة ولفئات معينة ولفترة زمنية محددة وأثناء تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي .

4- إصدار التشريعات والأنظمة الملائمة لتخويل بنوك الإقراض الريفي قبول الودائع وتوظيفها .

5- يجب أن تركز البنوك الزراعية على تمويل أنشطة التسويق الزراعي للقطاع الخاص لما له من أهمية متزايدة بالنسبة للمنتجين وخاصة في مجالات التوضيب والتغليف والتدريج والتبريد ووسائط النقل، مع تشجيع اتحادات المزارعين والتعاونيات على القيام بالمشاريع الكبيرة .

6- إدخال الحاسب الآلي في عمل البنوك الزراعية وتطوير الاتصالات، بغية الاطلاع اللحظي على التغيرات الجارية في أعمال الفروع وحسابات زبائنها .

7- يجب تغيير النظرة الخاطئة للإقراض الزراعي من قبل المسؤولين والمزارعين على حد سواء على أنه هبة أو منحة من الدولة لدعم هذا القطاع، وأن المال العام هو مال الجميع ويحق التساهل فيه، وإلا الوضع سيبقى على حاله ولن تفيد كثيراً باقي الإصلاحات الفنية الأخرى .

حاجة المزارعين إلى القروض

تختلف احتياجات المزارعين للقروض باختلاف المرحلة الإنتاجية التي يمارسون نشاطهم الزراعي في ظلها، فالمزارع الذي يمارس نشاطه الزراعي لينتج ما يلزم لاستهلاكه لا يكون عادةً في حاجة إلى القروض لاستخدامها في عملياته الإنتاجية الزراعية، لأنه في تلك المرحلة يمارس عمله الزراعي بالأساليب الزراعية التقليدية البدائية التي لا تحتاج للكثير من رأس المال، ويكون حينئذ قادراً على مواجهة احتياجاته القليلة إلى رأس المال من مصادره الخاصة.

أما المزارع الذي بدأ يطور أساليبه الإنتاجية فإنه يحتاج إلى مزيد من رأس المال لتمويل برامجه واستثماراته الأكثر تقدماً، وتزداد حاجة المزارع إلى رأس المال كلما ازدادت زراعته تطوراً، وفي مثل هذه الحالة فإن المزارع قد يعجز عن تمويل كل احتياجاته إلى رأس المال من مصادره الخاصة.

ومعظم المزارعين في الدول النامية في حاجة لمصدر خارجي يمولهم برأس المال الذي يلزمهم لتنفيذ مشاريعهم وأعمالهم الزراعية من جهة، ولمواجهة نفقاتهم المعيشية من جهة أخرى **وذلك للأسباب الآتية :**

1- قلة موجودات المزارع أو انعدامها وما يترتب على ذلك من قلة الدخل وضآلة المدخرات .

2- طول الفترة الإنتاجية في العمل الزراعي بين القيام بالعمل والحصول على المردود .

3- التقلبات في كميات الإنتاج وأسعار بيع المنتوجات الزراعية .

4- تعرض محاصيل المزارع أو موجودات مزرعته للكوارث الطبيعية الطارئة كالمرض والموت والحريق والجفاف والفيضان والعواصف والآفات الزراعية وما شاكل ذلك .

المرجع والمصدر

1- العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) – التمويل الزراعي . قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 191 صفحة . (اقتباس ص 61 – ص 74)